التقييم الاقتصادي والبيئي لاستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر
دراسة ميدانية لبعض الأنشطة بالأراضي القديمة والجديدة
بمحافظة الفيوم والنوبارية

[١٦]

ثناء النوبي أحمد سليم[١]– كريم مصطفي جوهر[٢]– رجب حسن أحمد البيطار[٣]
جيهان بشير عمر
١) كلية الزراعة، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

المستخلص

hستهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على معدلات النجاح والفشل لإستراتيجيات التنمية الزراعية لمصر من خلال التركيز على الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٧)، وذلك بالنسبة للمحاور البيئية والإقتصادية .ولتحقيق ذاك الاهداف إعتمد الباحثون على التأصيل النظري من خلال المراجع والدراسات العربية والاجنبية والنشرات الخاصة بالمؤسسات الحكومية المختصة، وتم استخدام المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي الكمي وتم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة استقصاء تخص كلا من المسئولين التنفيذيين والمربيين، والمنتفعين بالمحافظتين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشروعات إستصلاح الأراضى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى منطقة النوباريه بلغت حوالى مشروعان وكانت نسبة المشروعات الخاصة منهم ٥٠ % وبينما بلغت نسبة المشروعات العامة منهم ٥٠ % فى حين بلغت مشروعات إستصلاح الأراضى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى مشروعان وكانت نسبة مشروعات شباب الخريجيين بيوسف الصديق ١٠٠ % من حجم العينه، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها، لابد من وجود ترابط بين أهداف الإستراتيجية من جانب وبرامج ومشروعات التنمية من جانب أخر لضمان العلاقة المنطقية اللازمة لإنجاح مشروعات التنمية ،يجب البحث عن أفضل أساليب وأكفأ إستخدامات في تخصيص الموارد لتعظيم العائد ليس فقط للإقتصاد الزراعي القومي بل وللمزارع بإعتباره أهم عناصر المجموعات المستهدفة

مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة فى مصر ركيزة أساسية من ركائز الإقتصاد القومى حيث يسهم بحوالى ١٧% من الناتج المحلى الإجمالى، وحوالى ٢٠% من إجمالى الصادرات، ويعمل به نحو ٣٤% من إجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد القومى، علاوة على توفير الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية (شعبان عبد المجيد عبد المؤمن عبد الرازق)(١٩٩٣) ويحقق قطاع الزراعة معدل نمو يتجاوز ٣,٣% سنوياً، كما يساهم فى تحقيق الأمن الغذائى بمفهومه الواسع والشامل وليس الاكتفاء الذاتى بمعناه الضيق أى يسمح بالاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية وتشجيع التصدير وفى نفس الوقت تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية كالقمح، والأذرة، والسكر، وغيرها.

وقد تبنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مصر منهج التخطيط العلمى الاستراتيجى لتحديد مسارات وتوجهات تنمية القطاع الزراعى وذلك منذ الثمانينات حيث وضعت أول استراتيجية إنمائية للقطاع الزراعى، تلتها استراتيجية التسعينات، ومع بداية الألفية الثالثة وتحديداً فى ٢٠٠٣م صدرت الاستراتيجية الثالثة للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧. وقد تباينت الاستراتيجيات الثلاث فى كل من أهدافها وبرامجها وآلياتها نظراً لاختلاف وتباين الظروف الاقتصادية والسياسية والعالمية والمحلية التى صاحبت إعداد كل منها، والمؤكد أنه تم تحقيق العديد من الأهداف التى تبنتها الاستراتيجيات الثلاث وفى المقابل فقد تعزر تحقيق بعض الأهداف – وقد شهدت الزراعة المصرية خلال العقد الماضى تطورات هامة أثرت تأثيراً مباشراً على دور القطاع الزراعى فى تكوين الدخل القومى وتنمية الاتجاه نحو التصدير(تقرير متابعة – التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام ٢٠٠٧)، كما أثرت على أوضاع المزارعين من التراكيب المحصولية المرغوبة طبقاً لمستويات العائد الصافى وأنماط التكنولوجيا المطبقة – باختصار مدى استجابة المزارعين للتغيرات السوقية المحلية والعالمية – وهو فى مجمله ما استدعى وضع استراتيجية رابعة للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠٣٠ والتى صدرت فى يناير ٢٠٠٩ والجارى العمل ببرامجها وسياساتها وآلياتها الآن.

مشكلة البحث

يحتل قطاع الزراعة مكانةة متقدمة في سلم اولويات الخطة الاقتصادية للدولة، وكذا في برامج التنمية والإصلاح الإقتصادي، حيث تسهم الزراعة بنصيب كبير في إحداث التنمية الشاملة والنهوض بالمجتمع وتزداد اهميتها في ضوء ارتباط اكثر من نصف عدد السكان بالانشطة الانتاجية والتسويقية والتصنيعية للزراعة، بالإضافة إلى إسهامها بنصيب كبير في الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات كما زادت الاهمية النسبية للزراعة في ضوء إستمرار العجز الغذائي خلال العقدين الاخيرين وتفاقمه، كما ان التطور الكبير الذي حدث في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة المبيدات فمن المتوقع انه يؤثر إيجابيا على قطاع الزراعة والانشطة المرتبطة بها، كما يحظى قطاع الزراعة بأهمية كبرى في مجال التنيمة المستدامة في ضوء تاثره بالتغيرات المناخية وزيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي، لذلك يعتبر القطاع قطاع ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام، ومن منطلق تلك الأهمية انتهجت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي منهج التخطيط العلمي الاستراتيجي منذ ثمانينات القرن الماضي لتحديد مسارات وتوجهات تنمية القطاع الزراعى. ومنذ ذلك الحين تعددت الاستراتيجيات الصادرة بهدف رسم المعالم لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في قطاع الزراعة المصري وقد تم إعداد نحو أربعة استراتيجيات للتنمية الزراعية خلال الثلاثة عقود الماضية يضع كل منها إطارا زمنيا ما بين ١٠ إلى ٢٠ عاما لتنفيذ إستراتيجية معينة تحدد مسارات العمل التنموى في صورة خطط وبرامج تنمية قابلة للتنفيذ لتحقيق أهدافها المرجوة.وقد أسفرت نتائج بعض الدراسات مؤخرا عن وجود قصور في إنجاز ومتابعة الإستراتيجيات الأخيرة . من أهمها دراسة بعنوان " دراسة تحليلية مقارنة لإستراتيجيات التنمية الزراعية خلال العقود الثلاث الماضية "، د . سامي زكي موسى، باحث رئيسي _ رئيس بحوث متفرغ _ وأخرون _ قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات ،مركز البحوث الزراعية _ معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة ،٢٠١٠,وقد قام الباحثون باستحداث أسلوب مناسب يمكن من خلاله قياس نسبة الإنجاز في حالة ثبات الموارد الأرضية كمدخلات إنتاج وقد استخدمت المعادلة التالية لقياس نسبة الإنجاز في مثل هذه الحالات.

ج٣=(م١×ج٢)/ م٢

ن ز% = (ج٣–ج١) / ج١ × ١٠٠

م١= المساحة المنزرعة بالمحصول قبل بدء الإستراتيجية موضع القياس

م٢= المساحة المنزرعة بالمحصول بعد وقف العمل بالإستراتيجية

ج١= إجمالي الإنتاج أو إنتاجية الفدان قبل بدء الإستراتيجية موضع القياس

ج٢= إجمالي الإنتاج أو إنتاجية الفدان بعد وقف العمل بالإستراتيجية موضع القياس

ج٣ = الإنتاج المتوقع بفرض ثبات مورد الأرض (المساحة)

ن ز %= نسبة الزيادة في الإنتاج أو الإنجاز المحقق.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هنا أنه علي الرغم من نجاح الاستراتيجيتين الأولي والثانية في تحقيق أهدافهما الموضوعة بكفاءة عالية وبنسبة إنجاز تفوق٩٠%إلا أن تحليل الاستراتيجيتين الثالثة والرابعة يؤكد إخفاق شبه كامل في تحقيق أهدافهما الموضوعة حيث بلغت نسبة الإنجاز نحو ١٧%في المرحلة الإستراتيجية الثالثة ولا تزيد عن٧%في المرحلة الإستراتيجية الرابعة خلال فترة ست سنوات لكل منهما.

وبناء على ما تقدم سوف يتم من خلال البحث عمل دراسة ميدانية لبعض المشروعات الزراعية بالأراضي القديمة والجديدة بمحافظة الفيوم ومنطقة النوبارية للوقوف على أهم المشكلات والمعوقات والأسباب أمام نجاح الإستراتيجيات الأخيرة من خلال إستمارة إستبيان توزع على عينة من المبحوثين تشمل المسئولين والتنفيذيين والمربيين والمنتفعين، والوصول إلى مقترحات وتوصيات تدعم نجاح الإستراتيجيات .هذا بالاضافة الى االتركيز على ما يخص المحاصيل ومشكلات التسويق في أغلب الدراسات السابقة و عدم التركيز على المحاور البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالمحاور الاقتصادية ، حيث تهتم الدراسة الحالية بتلك المحاور .

أهداف الدراسة

استهدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي التعرف على معدلات النجاح والفشل لإستراتيجيات التنمية الزراعية لمصر من خلال التركيز على الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٧)، وذلك بالنسبة للمحاور البيئية والإقتصادية.

ولتحقيق الهدف الرئيسي إهتمت الدراسة بالأهداف الفرعية الاتية:

- التعرف على المؤشرات والمعايير الإقتصادية والبيئية للإستراتيجية .
- تحديد نقاط الضعف والقوة بالإستراتيجية .
- تحديد المعوقات او اوجه القصور أثناء تنفيذ الإستراتيجية .
- تحديد الجهات المسئولة ودورها وفاعليتها في المتابعة والتنفيذ .
- إجراء متابعة وتقييم لإستراتيجية التنمية الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٧) مع التركيز على مشروعات إستصلاح الاراضي ومشروعات الإنتاج الحيواني بمحافظة الفيوم ومنطقة النوبارية.
- تقديم مقترحات وتوصيات لأساليب وضع وتنفيذ إستراتيجية مثلى للتنمية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على ممحافظة الفيوم كنموذج للاراضي القديمة ومنطة النوبارية بمحافظة البحيرة كنموذج للاراضي الجديدة.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة فى الفترة من ابريل الى اكتوبر ٢٠١٧، وتم تنقية وادخال وتحليل البيانات من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧.

أهمية الدراسة

بالرغم من أهمية التنمية الزراعية في الإقتصاد القومي والبيئة والمجتمع إلا أن هناك قصور في الدراسات والأبحاث العلمية المهتمة بهذا الموضوع بصفة عامة ودراسة مدى فعالية الإستراتيجيات التي وضعت لتحقيق تلك التنمية بصفة خاصة، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في توعية المجتمع بأهمية التنمية الزراعية كفاعل أساسي في عملية التنمية

الإقتصادية والتنمية الشاملة والمستدامة والتحديث – والبحث هو خطوة على الطريق نحو الوصول إلى تحقيق المساهمة الفعالة في وضع الحلول العلمية والتوصيات المناسبة للمساهمة والمشاركة الإيجابية الفعالة كأداة من أدوات البحث العلمي في تعديل وإضافة إقتراحات لإستراتيجيات التنمية الزراعية لكي تتحقق وتحقق دورها بكفاءة وفعالية في التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة

مصطلحات الدراسة (المفاهيم)

التنمية Development: تختلف تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا الكاتب أو ذاك

فقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة في العام .١٩٥٥أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا.اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادئه . ثم عرفتها في عام ١٩٥٦ تعريفا آخر باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع (محمد شفيق ،التنمية الاجتماعية ص.١٣).

التنمية الزراعية: هو مصطلح يستخدم عند عملية مستهدفة يمكن من خلالها إحداث تغيرات تركيبية وأخرى إسهامية في المقتصد الزراعي بكل ما يصاحبها من تغيرات جذرية في المجتمع الريفي، والتي من شأنها تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في إجمالي الدخل الوطنيي الزراعي الحقيقي تفوق الزيادة السكانية الزراعية بدرجة تؤدي إلى زيادة سريعة ومستمرة في الدخل الزراعي الفردي الحقيقي على مر الزمن (السيد محمود الشرقاوي،٢٠٠٣).

الإستراتيجية Strategy: يعتبر مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم واسعة الانتشار وكثيرة التداول في مختلف العلوم، فهو مفهوم للدلالة على أكثر من معنى، سواء فيما يتعلق بالشئون العسكرية او السياسية أو الاقتصادية، دون تعريف واضح لمعناه او تحديد دقيق لأبعاده ومرتكزاته وعناصره، وما ارتبط به من مفاهيم اخرى، شانه في ذلك شان كثير من المفاهيم

التي تحتاج إلى تعريف محدد لها، لكونها مفاهيم مركبة تجمع في مضامينها معان عدة . وقد رات معظم الدراسات ان كلمة استراتيجية كلمة إنجليزية (strategy) مأخوذة عن الفرنسية وبدورها عن اللاتينية ذات الأصل الإغريقي (strategos) بمعنى (القائد، وهي مركبة من كلمتين (stratos) أي الجيش، (aga) أي يقود ٥، وكلك هناك من أرجعها إلى كلمة (strategos) أيضا، وترجمتها (علم الإدارة العامة) الذي انتشر بعد ان اكتسب دلالاته العسكرية التي تعني مجموعة من المخطات الداعمة للأهداف السياسية لبلد معين او مجموعة من البلدان–(حسن أبشر الطيب.٢٠٠٣)، وقد تطور استخدام هذا المصطلح بتجاوزه المجال العسكري في تعريفه حيث أصبح علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومتسق لاستخدام الموارد – مختلف أشكال الثروة والقوة – لتحقيق الأهداف الكبرى، فأصبحت الاستراتيجية فنا أو عملا يزاوله السياسيون والاستراتيجيون لتحقيق الاهداف السياسية، أي أنها عقيدة متحركة او اسلوب تفكير يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الأحداث والمتغيرات المحيطة وصولا إلى أهداف يتوخى تحقيقها(نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة .٢٠٠٣ . ص ٨٥)

الأراضي القديمة والاراضي الجديدة :Old and New Land : وتعرف وزارة الزراعة الأراضي الجديدة بأنها تتضمن الأراضي المستصلحة داخل محافظات الوادي وتلك التي تقع بعد ٢ كيلو متر كمنطقة عازلة من الحدود الإدارية للأراضي القديمة بالإضافة إلى كل الأراضي في المحافظات أو المناطق التي تحتوي الآن أو في المستقبل علي أراضي جديدة . أما الأراضي المستصلحة داخل الحدود الإدارية لوادي النيل فتعتبر أراضي جديدة قديمة .ويرجع التفريق بين الأراضي الجديدة القديمة والأراضي الجديدة الحديثة إلى تقارير للبنك الدولي حيث اعتبرت الأراضي المستصلحة منذ أواخر الخمسينيات حتى بداية السبعينيات تسمي الأراضي الجديدة القديمة أما الأراضي التي تم استصلاحها منذ أواخر السبعينيات فتسمي بالأراضي الجديدة.وقد شاع هذا التقسيم فيما بعد. (محمد إبراهيم الشهاوي .٢٠١٢)

التقييم: تتعدد تعريفات تقييم المشروعات، ربما بتعدد الكتب والأدلة التي تتناول الموضوع، إلا أن هذا هو شأن أي مفهوم أو مصطلح له عدة جوانب وأكثر من وظيفة وعدد من الأدوار وأكثر من مدلول وهدف.وفيما يلي إستعراض لأهم هذه التعريفات:

التقييم هو عملية صنع المقارنات بغرض تحسين اتخاذ القرارات (١٩٩٩) C.L.Tayler.

التقييم عبارة عن إصدار أحكام حول برنامج أو مشروع بناء على معايير محددة Bonne (١٩٥٥).

التقييم هو استخدام لطرق علمية لجمع وتحليل واستخدام المعلومات بغرض الإجابة على اسئلة أساسية حول المشروع، والتأكد من أن هذه الاجابات مدعومة بالدليل (ACF Handbook (1997).

الدراسات السابقة

دراسة ثريا فريد (٢٠٠٣) بعنوان: دراسة اثر الاستثمارات الزراعية الراسية

استهدفت الدراسة التعرف على استثمارات وزارة الزراعة والتي نفذت خلال الخطط الخمسية الاربع المنفذة من حيث اهميتها النسبية من اجمالي الاستثمارات القومية، وكذلك التعرف على الاستثمارات الراسية واستثمارات بعض المشروعات المنفذة مثل مشروعات تحسين التربة، والبحوث الزراعية، ومشروعات تحسين اصناف التقاوي وعلاقة هذه الاستثمارات بالمتغيرات الاقتصادية .

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الاستثمارات المنفذة في مشروعات تحسين التربة ومشروعات البحوث الزراعية وتحسين اصناف التقاوي لا تتعدى نحو ٣٢,٥ % من اجمالي الاستثمارات الرأسية المنفذة مما يعكس ترتيبا غير مناسب لأولويات الاستثمار ومجالاته، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية، كما اوضحت النتائج ان هناك اتجاها متزايد ومعنوي احصائيا لانتاجية محاصيل القمح والذرة الشامية والارز خلال الخطط الخمسية الاربع المنفذة .

وقد أوصت الدراسة بزيادة الاستثمارات في مجالات التنمية الراسية لما لها من أثار ايجابية على زيادة الانتاج الزراعي وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي وزيادة الدخل الزراعي والعمل على رفع مستوى المعيشة والنهوض بالقطاع الزراعي ومواصلة التنمية المستديمة.

دراسة الهام قطب(٢٠٠٦): "بعنوان محددات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بمحافظة الفيوم"

استهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على محددات تحقيق أبعاد التنمية الزراعية المستدامة بمحافظة الفيوم من وجهة نظر كل الباحثين بكلية الزراعة بالفيوم والعاملين بالجهاز الإرشادى وقد أظهرت النتائج التى تم التوصل اليها والمتعلقة بالسادة الباحثين ارتفاع مستوى معرفة ٤٧,٥% من المبحوثين بمفاهيم وأبعاد التنمية الزراعية المستدامة، ووجود وعى لحد ما بين ٥٥% منهم بهذا المفهوم، وأفاد أيضاً أكثر من ٧٧,٥% من المبحوثين بمساهمة البحث العلمى فى تحقيق أهداف وأبعاد التنمية الزراعية المستدامة.

بناء على النتائج التى توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن التوصية بالاتي:

- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات الإرشادية للتعرف على العوامل والمحددات الأخرى التى قد تؤثر على سرعة تحقيق التنمية الزراعية المستدامة .
- العمل على سرعة تذليل العقبات التى تواجه جميع العاملين فى هذا المجال، وتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة.
- ضرورة نشر الوعى البيئى بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل.

دراسة لمعهد التخطيط القومي(٢٠٠٩): " بعنوان: السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية "

تهدف الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية الراهنة في ضوء إقتصاديات السوق الحر ومدى تاثير هذه السياسات على اداء الإقتصاد القومي بصفة عامة واداء القطاع الزراعي بصفة خاصة وكانت اهم النتائج التي تم التوصل إليها ان مصر عقدت خلال فترة التسعينات واوائل الالفية الثالثة إتفاقيات تجارية ثنائية مع كل من سوريا، لنان، تونس، المغرب، الأردن، العراق، ليبيا، (يلاحظ عدم جود إتفاقية ثناية بين مصر والسودان)، كما عقدت إتفاقيات تجارية جماعية مع الدول العربية وإتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ومع الدول الإفريقية إتفاقية الكوميسا، ومع الدول الاوربية تم توقيع إتفاقية المشاركة الاوربية كما تم توقيع غتفاقية مع دول الافتا، وفي إطار منطقة الاورومتوسطية تم توقيع إتفاقية مع تركيا وقد إستهدفت هذه

الإتفاقيات تنمية وزيادة التبادل التجاري بين مصر والاطراف الاخرى للإتفاقيات، وقد ساهمت هذه الإتفاقيات بنسب ضئيلة في تنشيط التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، والإفريقية حيث يظل الإتحاد الاوروبي السوق الرئيسي للتجارة الخارجية المصرية .

وبناءا على النتائج التي تم التوصل اليها أوصت الدراسة بضرورة إعادة دراسة وتقييم الإتفاقيات التجارية المصرية وتحديد الاهداف الرئيسية للجانب المصري منها بحيث تاتي المصلحة الوطنية في المقدمة تليها اولويات المنطقة العربية .

دراسة عبد الجليل(٢٠١١) بعنوان:" إنتاج الألبان وتحقيق الامن الغذائي في مصر "

- تحديد مدى مساهمة الألبان في سد احتياجات الفرد اليومية من البروتين الحيواني والتعرف على السياس الحالية لاتاج الالبان في مصر.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة احتلال الالبان المرتبة الثانية بعد اللحوم الحمراء في المساهمة في قيمة الانتاج الحيواني، كما أوضحت الدراسة انه بتقدير الاتجاه الزمني لتطور انتاج الالبان على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩١– ٢٠٠٨) تبين ان الاتجاه الزمني لتطور اعداد الماشية الحلابة من الابقار والجاموس والماعز اخذت اتجاه عام متزايد معنوي احصائي عند المستوى ٠,٠١ بلغ نحو ١٢٢٥٠ ، ٣٦٨١٢، ٢١٧١٤، رأس على الترتيب

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

- الاستفادة من القدرات الوراثية الجيدة للسلالات المستوردة بتطوير برامج التهجين والرعاية.
- نشر التراكيب الممتازة لدى المربيين وتوفير أعداد كبيرة منها لضمان تحسين الانتاج على المستوى القومي.
- توفير الوحدات البيطرية والكشف الدوري على ماشية اللبن بسعر مناسب.
- خفض التعريفة الجمركية على واردات مصر من الادوية واللقاحات البيطرية لتشجيع المستوردين لسد الطلب في وقت الأزمة.
- تنمية الطاقة الفعلية لمصانع اعلاف الحيوان وتوفير الاستثمارات اللازمة لعمليات التجديد والاحلال.

دراسة نهى توفيق(٢٠١٣) بعنوان: دراسة اقتصادية لاهم المشروعات الزراعية الصغيرة في محافظة الفيوم "

بصفة عامة التحليل الاقتصادي لاداء اهم المشروعات الزراعية الصغيرة

وتم من خلال الدراسة التوصل الى المشكلات التي تواجه مشروعات الدراسة وقد كانت مشكلات عمالة، تمويل، خامات، تسويق، **وقد اوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها :**

أولاً: في مجال مشروعات الاعلاف:

- حفز المصانع للعمل بكامل طاقتها لزيادة المنتج المحلي من الاعلاف المصنعة ورفع جودتها وقيام المصانع بحملة تسويق لمنتجاتها.
- حفز المنتجين للتوسع في زراعة الذرة الصفراء، وفول الصويا واستخدام المخلفات الزراعية في تغذية الحيوانات وتوفير العليقة المثلى لتامين احتياجات الحيوان من الاعلاف وحاجة السكان للبروتين الحيواني.
- قيام الجهاز الإرشادي بحملة اعلامية للتعريف بالعليقة المثلى للحيوان التيي تؤدي لزيادة انتاجية الحيوان من اللحوم والألبان من ناحية وخفض تكلفة الوحدة المنتجة من ناحية أخرى.

ثانياً: في مجال مشروعات استخلاص زيت الزيتون:

- التوسع في زراعة الاصناف العالمية ثنائية الغرض ذات المحتوى الزيتي الكبير عالي الجودة.
- تقليل الحلقات التسويقية وخفض تكاليف النقل بانشاء معاصر بالقرب من مناطق الإنتاج.

وانتهت الدراسة بإعداد مقترحا لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة بصفة عامة تتمثل في عدة محاور رئيسية أهمها:

- **اولا:** تبني سياسة واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة واتساقها مع الاطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة.
- **ثانيا:** تطوير وابتكار ادوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة.
- **ثالثا:** تشجيع المشروعات الصغيرة غير الرسمية للدخول الى القطاع الرسمي.

دراسة رانيا نجيب(٢٠١٥) بعنوان:"التجارة الزراعية المصرية في إطار التنمية المستدامة ""

استهدفت الدراسة وضع بدائل التراكيب المحصولية ذات الاستغلال الامثل والمستدام للموارد الزراعية وتقييم اثر تلك البدائل على الاقتصاد الوطني ومن ثم تحديد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تزيد من الناتج المحلي الاجمالي وتحسن معدلات النمو الزراعي.

وقد أوضحت الباحثة من خلال الدراسة الوضع الراهن للزراع المصرية ووضع الموارد في القطاع الزراعي والاستراتيجيات والسياسات المتبعة في القطاع، بالاضافة إلى تقييم كفاءة استخدام التراكيب المحصولية الحالية للموارد الزراعية وخاصة الموارد المائية والأرضية، ومن ثم وضع بدائل التراكيب المحصولية لكل إقليم من الاقاليم الزراعية الأكثر ملائمة مع متطلبات التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باستخدام بعض النماذج الرياضية كاسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، وبرمجة الأهداف وذلك لتحقيق الاستخدام الاقتصادي والمستدام للموارد الزراعية .

وقد أكدت الدراسة أنه من اجل الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لابد من التوجه إلى زراعة التخصص الاقليمي (زراع المحاصيل في البيئات المناسبة لنموها وإنتاجها)، بالاضافة إلى زيادة المساحات من المحاصيل ذات صافي عائد وحدتي الارض والمياه المرتفع.

الإطار النظري

منذ ثمانينات القرن الماضي انتهجت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي منهج التخطيط العلمي الاستراتيجي لتحديد مسارات وتوجهات تنمية القطاع الزراعى. ومنذ ذلك الحين تعددت الاستراتيجيات الصادرة بهدف رسم المعالم لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في قطاع الزراعة المصري وقد تم إعداد نحو أربعة استراتيجيات للتنمية الزراعية خلال الثلاثة عقود الماضية يضع كل منها إطارا زمنيا ما بين ١٠ إلى ٢٠ عاما لتنفيذ إستراتيجية معينة تحدد مسارات

العمل التنموى في صورة خطط وبرامج تنمية قابلة للتنفيذ لتحقيق أهدافها المرجوة. عادة ما توضع الخطط الإستراتيجية باستخدام الأساليب العلمية المناسبة والتي تقوم على حصر الإمكانيات والموارد المتاحة من موارد إدارية ومالية ومؤسسية مع وضع خطط تنفيذية على أرض الواقع بالإضافة إلى تكليفات محددة لكل قطاعات الزراعة المختلفة مع تكليف إدارة المتابعة لتنفيذ الإستراتيجية خلال فترة زمنية محددة على ان يتبع ذلك قياس دوري لكفاءات التنفيذ مع أجراء تعديلات خلال فترة التنفيذ لأنشطة الخطط الإستراتيجية بما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة.

ومع حلول أزمة الغذاء العالمي في عام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية وازدياد عدد السكان بصفة عامة والسكان تحت خط الفقر بصفة خاصة مع ارتفاع الأسعار وبطء معدلات التنمية في مواجهة الزيادة السكانية يصبح التخطيط الاستراتيجي ضرورة ملحة كأداة لرفع كفاءة الإدارة الفنية والاقتصادية لجميع قطاعات الدولة وبالأخص قطاع الزراعة حيث يعيش نحو ٧٠% من الفقراء والزراعيين تحت خط الفقر ومع زيادة الإدراك العالمي لأزمة التغيرات المناخية وأثارها السلبية المتوقعة على نقص الموارد الطبيعية والاقتصادية في أفريقيا وبالتحديد شمال أفريقيا ومصر، يأتي التخطيط الإستراتيجي كأداة حتمية لتحسين إدارة القطاع الزراعي في مصر في ظل هذه الأزمات المتعددة. وفي ظل المحددات والعوامل المذكورة أعلاه تأتي هذه الدراسة لتقييم بعض المشروعات الزراعيةلإستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر (استصلاح أراضي – إنتاج حيواني) خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٧) للوقوف على مدى جدوى أو نجاح هذه الاستراتيجيات الزراعية في تحقيق أهدافها ومدى تنفيذها على أرض الواقع لاستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في التخطيط الاستراتيجي سواء في قطاع الزراعة أو أي قطاع أخر في الدولة.

إجراءات الدراسة

- اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم إستخدام الأسلوب الإحصائي الكمي

إعتمدت الدراسة على مصدرين من البيانات:

١- **بيانات أولية ميدانية:** تم تجمعيها من خلال تصميم قائمة إستقصاء تخص كلا من المسئولين التنفيذيين والمربيين) والمنتفعين بالمحافظتين، ومثلت عينة الدراسة (١٠ تنفيذيين – ١٠ مربيين – ١٠ منتفعين) من كل محافظة.

٢. **بيانات ثانوية:** تم جمعها من الجهات الرسمية المتمثلة في وزارة الزارعة، مبنى محافظة الفيوم، مديرية الزراعة بالفيوم، مركز يوسف الصديق بمحافظة الفيوم، مديرية الزراعة بالنوبارية، والنشرات الإحصائية الزارعية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بجانب بعض البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الدارسة.

وقد استخدم في هذا البحث أسلوب التحليل الإقتصادي الوصفي والكمي من خلال الإستعانة بالأساليب الإحصائية والقياسية في عرض وتحميل البيانات كما استخدم المنهج الاستقرائى فى استخلاص النتائج في إطار بعض مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية لمبحوثيين بمنطقة الدارسة.

الدراسة العملية

١. **الإجراءات المنهجية للدراسة:** تهتم هذه الدراسة بتحليل بعض الأنشطة الزراعية بالأراضي القديمة والجديدة بمحافظة الفيوم ومنطقة النوبارية، لتحديد مدى نجاح إستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر، وتتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،مستخدمة نموذج إستمارة إستقصاء للتعرف على نسب مشاركة المسئولين في وضع الإستراتيجيات، إذا ما كان هناك متابعة وتقييم للمشروعات المنفذة، أهم المشروعات المقترح دمجها بالإستراتيجية القادمة، أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المنتفعين وبعض المقترحات لحلها، أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المربيين وبعض الحلول، حيث تضمنت عينة (١٠ من المسئوليين والتنفيذيين _ ١٠ من المربيين _ ١٠ من المنتفعيين) بكل محافظة .وتم جمع البيانات

عن طريق المقابلة الشخصية لأفراد العينة وتم تحليل الإستمارات بإستخدام الأسلوب الإحصائي الكمي بإستخدام برنامج SPSS.

٢. **نتائج التحليل الإحصائي:** النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لعينة التنفيذيين:

جدول(١): نسبة كل منطقة من إجمالى حجم عينه المسئوليين التنفيذيين

المنطقة	النسبة %
النوبارية	٥٥,٥٦
الفيوم	٤٤,٤٤
المجموع	١٠٠

المصدر: استمارات الإستبيان

يتبين من الجدول رقم (١) أن نسبة المسئوليين التنفيذيين المشاركين فى الاستبيان من منطقة النوباريه بلغت حوالى ٥٥,٥٦ % من إجمالى حجم العينه فى حين بلغت نسبة المسئوليين التنفيذيين المشاركين فى الاستبيان من محافظة الفيوم حوالى ٤٤,٤٤ % من إجمالى حجم العينه.

جدول(٢): نسبة مشاركة الجهات المختلفة فى عينة المسئوليين التنفيذيين

الجهة	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
مديرية الزراعة	٦٢,٥	٥٠
جهاز التنمية والتعمير	١٢,٥	٠
المنطقه	٢٥	٠
ديوان عام المحافظة	٠	٥٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الإستبيان

يتبين من الجدول رقم (٢) أن أكثر جهة كانت ممثلة فى إستبيان المسئوليين التنفيذيين فى منطقة النوباريه كانت مديرية الزراعة بنسبة بلغت حوالى ٦٢,٥ % من حجم العينه يليها منطقة النوباريه بنسبة ٢٥ % من حجم العينه ثم جهاز تنمية وتعمير النوباريه الجديده بنسبة ١٢,٥ % من حجم العينه فى حين كانت مديرية الزراعة بالفيوم وديوان عام محافظة الفيوم هما الجهتان الممثلتان فى إستبيان المسئوليين التنفيذيين فى محافظة الفيوم بنسبة ٥٠ % من حجم العينه لكلا منهما

جدول(٣): مدى المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧

المتغير	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
المشاركه	٣٠	٢٥
عدم المشاركة	٧٠	٧٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الإستبيان

يتبين من الجدول رقم (٣) أن نسبة المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧ كانت حوالى ٣٠ % من حجم العينه فى منطقة النوباريه فى حين بلغت حوالى ٢٥ % من حجم العينه فى محافظة الفيوم

جدول(٤): نسبة أسباب عدم المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧

السبب	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
لم يطلب المشاركة	٥٠	٥٧,١٤
تعليمات جاهزة	١٢,٥	١٤,٣
لم تقدم اى مشروعات	١٢,٥	٠
لم يتم اخذ راى المواطنين	١٢,٥	١٤,٣
وجود عراقيل وقوانين تعوق التنفيذ	١٢,٥	٠
عدم تحديد الاولويات	٠	١٤,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الإستبيان

يتبين من الجدول رقم (٤) أن أسباب عدم المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧ كانت حوالى ٥ اسباب فى منطقة النوباريه فى حين بلغت حوالى ٤ أسباب فى محافظة الفيوم

وكان السبب الرئيسى فى عدم المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى منطقة النوبارية هو إنه لم يطلب من المسئوليين التنفيذيين فى المنطقة المشاركة وجاء هذا السبب بنسبة ٥٠ % من حجم العينه يليه الأسباب (وجود تعليمات جاهزة، لم يقدم المسئوليين أى مشروع، لم يتم أخذ رأى المواطنين، وجود عراقيل وقوانين تعوق التنفيذ) بنسبة ١٢,٥ % من حجم العينه لكلا منهم.

وأيضا كان السبب الرئيسى فى عدم المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧ فى محافظة الفيوم هو إنه لم يطلب من المسئوليين التنفيذيين فى المنطقة المشاركة وجاء هذا السبب بنسبة ٥٧,١٤ % من حجم العينه يليه الأسباب (وجود تعليمات جاهزة، لم يتم أخذ رأى المواطنين، عدم تحديد الأولويات) بنسبة ١٤,٣ % من حجم العينه لكلا منهم.

جدول(٥): تلبية مشروعات الخطة للإحتياجات الفعلية للمواطنين

المتغير	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
يلبى	٢٢,٢٢	١٠٠
لا يلبى	٧٧,٧٨	٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٥) أن مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧ تلبى الإحتياجات الفعلية للقطاعات والمواطنين بنسبة ٢٢,٢٢ % فى منطقة النوباريه فى حين بلغتنسبة تلبيتها للإحتياجات الفعلية للقطاعات والمواطنين فى محافظة الفيوم حوالى ١٠٠ %

جدول(٦): نسبة المشروعات المطلوب إدراجها فى الخطة القادمه

النوبايه		الفيوم	
المشروعات	النسبة %	المشروعات	النسبة %
التعليم الاساسى والفنى	٣,٧	انشاء مصنه صلصة	٨,٧
زيادة الانتاج الزراعى	٣,٧	انشاء مصنع علف حيوانى	٤,٣٥
زيادة الانتاج الصناعى	٣,٧	إنشاء مصنع علف داجنى	٤,٣٥
رصف الطرق	٣,٧	محطة تدوير مخلفات	٤,٣٥
صيانة الصرف الصحى	٣,٧	مشروعات تدعيم شبكات الكهرباء	٤,٣٥
اقامة مشروعات صناعية	٣,٧	مشروعات انشاء كبارى	٤,٣٥
تدريب العمالة على نوع العمل	٣,٧	مشروعات تحسين البيئة	٤,٣٥
الثروة السمكية	٣,٧	مشروعات الحماية المدنية والمرور	٤,٣٥
الثروة الحيوانية	٧,٤١	مشروعات تطوير الرى	٤,٣٥
استصلاح الاراضى	٣,٧	توفير قروض للمزارعين للرى الحديث	٤,٣٥
الاهتمام بمحاصيل الخضر والفاكهة	٣,٧	مشروعات تنمية الساحل الشمالى لبحيرة قارون	٤,٣٥
مصانع الالبان	٣,٧	مشروعات تطهير بحيرة قارون	٤,٣٥
معامل تفريغ الدواجن	٣,٧	استخراج الاملاح المعدنية	٤,٣٥
معاصر الزيتون	٣,٧	تنمية وادى الريان	٤,٣٥
محطات فرز وتعبئة الخضر والفاكهة	٣,٧	مشروعات رصف الطرق	٤,٣٥
معامل تخليل	٣,٧	مشروعات الصرف الصحى	٤,٣٥
شبكة طرق رئيسية	٣,٧	مصنع للبلح ومنتجات النخيل	٤,٣٥
حل مشاكل الرى والصرف	٧,٤١	مصنع للطبية والعطرية	٨,٧
نقل الطاقة الكهربائية لوادى النطرون	٣,٧	تشغيل العمالة المؤقته	٤,٣٥
معالجة مياه الصرف	٣,٧	توزيع الاراضى على شباب الخريجين	٤,٣٥
حملة قومية لمحاربة انواع التلوث	٣,٧	المشروعات الصغيرة	٤,٣٥
الزراعة التعاقدية	٣,٧		
مشروعات خاصة بالتخلص من المبيدات منتهية الصلاحية	٣,٧		
مشروعات خاصة بالزراعة العضوية	٣,٧		
مشروعات تسويق الخضر والفاكهة	٣,٧		
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

المصدر: إستمارات الإستبيان

الجدول رقم (٦) أن أهم المشروعات المطلوب إدراجها فى الخطة القادمة فى منطقة النوبارية هى مشاريع الرى والصرف ومشروعات الثروة الحيوانية بنسبة ٧,٤١ % من حجم العينه لكلا منهما يليهم مشروعات (التعليم الاساسى والفنى، زيادة الانتاج الزراعى، زيادة الانتاج الصناعى، رصف الطرق، صيانة الصرف الصحى، اقامة مشروعات صناعية، تدريب العمالة على نوع العمل، مشروعات الثروة السمكية استصلاح الاراضى، الاهتمام بمحاصيل الخضر والفاكهة، مصانع الالبان، معامل تفريغ الدواجن، معاصر الزيتون، محطات فرز وتعبئة الخضر والفاكهة، معامل تخليل، شبكة طرق رئيسية، نقل الطاقة الكهربائية لوادى النطرون، معالجة مياه الصرف، حملة قومية لمحاربة انواع التلوث، الزراعة التعاقدية، مشروعات خاصة بالتخلص من المبيدات منتهية الصلاحية، مشروعات خاصة بالزراعة العضوية، مشروعات تسويق الخضر والفاكهة) بنسبة ٣,٧ % من حجم العينه لكل منهم

بينما كانت أهم المشروعات المطلوب إدراجها فى الخطة القادمة فى محافظة الفيوم هى إنشاء مصنع صلصة ومصنع للنباتات الطبية والعطريه بنسبة ٨,٧ % من حجم العينه لكلا منهما يليهم مشروعات (انشاء مصنع علف حيوانى، إنشاء مصنع علف داجنى، محطة تدوير مخلفات، تدعيم شبكات الكهرباء، انشاء كبارى، تحسين البيئة، الحماية المدنية والمرور، تطوير الرى، توفير قروض للمزارعين للرى الحديث، تنمية الساحل الشمالى لبحيرة قارون، تطهير بحيرة قارون، استخراج الاملاح المعدنية، تنمية وادى الريان، رصف الطرق، الصرف الصحى، مصنع للبلح ومنتجات النخيل) بنسبة ٤,٣٥ % من حجم العينه لكل منهم

جدول(٧): نسبة مدى حدوث تقييم لما تم تنفيذه من الخطة

المتغير	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
تقييم	٦٦,٦٧	٥٧,١٤
عدم تقييم	٣٣,٣٣	٤٢,٨٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٧) أن هناك تقييم لما يتم تنفيذه من مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧ بنسبة ٦٦,٦٧ %من حجم العينه فى منطقة النوباريه فى حين بلغتنسبة التقييم لما يتم تنفيذه من مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ –٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى ٥٧,١٤ % من حجم العينه.

جدول(٨): مشروعات الانتاج الحيوانى

النوباريه			الفيوم		
المشروعات	**التكرار**	**النسبة %**	**المشروعات**	**التكرار**	**النسبة %**
مشروعات خاصة	3	١٠٠	مشروعات خاصة	٢	٣٣,٣
			المشروع التكاملى	١	١٦,٧
			مصنع اعلاف	١	١٦,٧
			مزرعه انتاج داجنى	١	١٦,٧
			جمعية ثروة حيوانية	١	١٦,٧

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٨) أن مشروعات الانتاج الحيوانى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى منطقة النوباريه بلغت حوالى ٣ مشروعات وكانت نسبة المشروعات الخاصة منهم ١٠٠ % فى حين بلغت مشروعات الانتاج الحيوانى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى ٦ مشروعات وكانت نسبة المشروعات الخاصة منهم حوالى ٣٣,٣ % يليها المشروع التكاملى، مشروع مصنع الاعلاف، مزرعة الانتاج الحيوانى، جمعية الثروة الحيوانية بنسبة ١٦,٧ % من حجم العينه لكل منهم

جدول(٩): مشروعات إستصلاح الأراضى

النوباريه			الفيوم		
المشروعات	التكرار	النسبة %	المشروعات	التكرار	النسبة %
مشروعات خاصة	١	٥٠	مشروع شباب الخريجين	٢	١٠٠
مشرعات عامة	١	٥٠			

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٩) أن مشروعات إستصلاح الأراضى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى منطقة النوباريه بلغت حوالى مشروعان وكانت نسبة المشروعات الخاصة منهم ٥٠ % وبينما بلغت نسبة المشروعات العامة منهم ٥٠ % فى حين

بلغت مشروعات إستصلاح الأراضى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى مشروعان وكانت نسبة مشروعات شباب الخريجيين بيوسف الصديق ١٠٠ % من حجم العينه

جدول(١٠): مشروعات أخرى

النوباريه			الفيوم		
المشروعات	التكرار	النسبة %	المشروعات	التكرار	النسبة %
مشروع ذبابة الفاكهة والخوخ	١	١٠٠	مشروع البيوجاز	١	٥٠
			مشروع المجزر الالي	١	٥٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (١٠) أن هناك مشروعات أخرى تم تنفيذها خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى منطقة النوباريه بلغت حوالى مشروع واحدوهو مشروع ذبابة فاكهة والخوخ بنسبة ١٠٠ % فى حين بلغت المشروعات الأخرى التم تنفيذها خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى مشروعان وكانت نسبة مشروع البيوجاز حوالى ٥٠ % بينما بلغت نسبة مشروع المجزر الألى حوالى ٥٠ % من حجم العينه

جدول(١١): نسبة المشروعات التى تمتلكها المرأة

المتغير	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
مشروعات الاستصلاح	١٠	١٠
مشروعات الانتاج الحيواني	١٠	١٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (١١) أن نسبة المشروعات التى تملكها المرأة بالنسبة للذكور فى منطقة النوباريه تصل إلى حوالى ١٠ % فى كلا من مشروعات إستصلاح الأراضى ومشروعات الانتاج الحيوانى بينما بلغت نسبة المشروعات التى تملكها المرأة بالنسبة للذكور فى محافظة الفيومحوالى ١٠ % فى كلا من مشروعات إستصلاح الأراضى ومشروعات الإنتاج الحيوانى

جدول(١٢): نسبة دور المرأة الانتاجى

النوباريه		الفيوم	
المشروعات	**النسبة %**	**المشروعات**	**النسبة %**
انتاج حيوانى	٧,٦٩	انتاج حيوانى	١٢,٥
لبن	٢٣,٠٨	لبن	٢٥
بيض	٢٣,٠٨	تربية دواجن	٢٥
زبد	١٥,٣٨	تصنيع المنتجات الغذائية	١٢,٥
مخللات	١٥,٣٨	المكافحة المتكاملة	٢٥
تملك الاراضى	١٥,٣٨		
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (١٢) أن دور المرأة الانتاجى فى منطقة النوباريه يشتمل على مشروعات الالبان وانتاج البيض بنسبة ٢٣,٠٨ % من حجم العينه لكلا منهما يليهم مشروعات إنتاج الزبد والمخللات وتملك الأراضى بنسبة ١٥,٣٨ % لكل منهم ثم مشروعات الانتاج الحيوانى بنسبة ٧,٦٩ % بينما إشتمل دور المرأة الانتاجى فى محافظة الفيوم على مشروعات إنتاج الألبان وتربية الدواجن والمكافحة المتكاملة بنسبة ٢٥ % من حجم العينه لكل منهم يليهم مشروعات الانتاج الحيوانى ومشروعات تصنيع المنتجات الغذائية بنسبة ١٢,٥ % لكلا منهما

جدول(١٣): نسبة دور المرأة الخدمى

النوباريه		الفيوم	
المشروعات	**النسبة %**	**المشروعات**	**النسبة %**
التنمية الريفية	٢٥	ادارة الجمعيات	١٢,٥
التوعية الصحية للمرأة	٢٥	ادارة مشروعات صحية	١٢,٥
تنظيم الاسرة	٢٥	مشروعات حماية البيئة	١٢,٥
دروس صغيره	٢٥	الجمعيات الاهلية	٢٥
		المدارس الحقلية	٣٧,٥
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (١٣) أن دور المرأة الخدمى فى منطقة النوباريه يشتمل على مشروعات التنمية الريفية ومشروعات التوعية الصحية ومشروعات تنظيم الأسرة ومشروعات الدروس الصغيرة بنسبة ٢٥ % من حجم العينه لكل منهم بينما إشتمل دور المرأة الخدمى فى محافظة الفيوم على مشروعات المدارس الحقلية بنسبة ٣٧,٥ % من حجم العينه ثم مشروعات الجمعيات الاهلية بنسبة ٢٥ % يليها إدارة الجمعيات، إدارة المشروعات الصحية، مشروعات حماية البيئة بنسبة ١٢,٥ % من حجم العينه لكلا منهما

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لعينة المربيين ما يلي:

جدول(١): نسبة كل منطقة من إجمالى حجم عينه المربين

المنطقة	النسبة %
النوبارية	٥٤,٥٥
الفيوم	٤٥,٤٥
المجموع	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (١) أن نسبة المربين المشاركين فى الاستبيان من منطقة النوباريه بلغت حوالى ٥٤,٥٥ % من إجمالى حجم العينه فى حين بلغت نسبة المربين المشاركين فى الاستبيان من محافظة الفيوم حوالى ٤٥,٤٥ % من إجمالى حجم العينه

جدول(٢): نسبة رؤوس الماشيه لدى المربين

انواع الرؤوس	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
جاموس	٢٥	٧٨
ابقار	٥٢,٧٨	٢
اغنام	٢٢,٢٢	٢٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٢) أن حيوانات الماشية فى منطقة النوباريه تنقسم إلى الابقار بنسبة ٥٢,٧٨ % والجاموس بنسبة ٢٥ % والاغنام بنسبة ٢٢,٢٢ % فى حين كانت حيوانات الماشيه فى محافظة الفيوم تنقسم إلى الجاموس بنسبة ٧٨ % والاغنام بنسبة ٢٠ % والابقار بنسبة ٢ % ، وكانت المزرعه تقليدية بنسبة ١٠٠ % فى كلا من منطقة النوباريه ومحافظة الفيوم.

جدول(٣): نسبة جهة الحصول على الماشيه

جهة الحصول على الماشيه	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
وزارة الزراعة	٥٠	٠
جمعيات اهلية	٥٠	٠
جهة خاصه	٠	١٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٣) أن جهة الحصول على الماشية فى منطقة النوباريه تنقسم إلى وزارة الزراعة بنسبة ٥٠ % و الجمعيات الاهلية بنسبة ٥٠ %

فى حين كانت جهة الحصول على الماشية فى محافظة الفيوم هى جهات خاصة بنسبة ١٠٠ %.

جدول(٤): نسبة المشكلات الانتاجية

المشاكل الانتاجية	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
ارتفاع اسعار السوق	٢٥	
ضيق المكان	٥٠	
عدم دعم مشروع البتلو	٢٥	
الامراض		١٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إستمارات الإستبيان

يتبين من الجدول رقم (٤) أن أهم المشاكل الإنتاجية للمربين فى منطقة النوباريه هى ضيق المكان بنسبة ٥٠ % يليها ارتفاع اسعار السوق، عدم دعم مشروع البتلو بنسبة ٢٥ % لكلا منهما بينما كانت أهم المشاكل الإنتاجية فى محافظة الفيوم هى انتشار الامراض بنسبة ١٠٠ %.

جدول(٥): نسبة مشكلات العلف

مشاكل العلف	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
ارتفاع الاسعار	٨٣,٣٣	٩٠
ارتفاع اسعار المركزات	٨,٣٣	
لاتوجد رقابه على البيع	٨,٣٣	
قلة الجودة		١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٥) أن أهم مشاكل العلف للمربين فى منطقة النوباريه هى ارتفاع الاسعار بنسبة ٨٣,٣٣ % يليها ارتفاع اسعار المركزات، لا توجد رقابه على البيع بنسبة ٨,٣٣ % لكلا منهما بينما كانت أهم مشاكل العلف فى محافظة الفيوم هى ارتفاع الاسعار بنسبة ٩٠ % يليها قلة الجودة بنسبة ١٠ %.

جدول(٦): نسبة مشكلات الرعاية البيطرية

الرعاية البيطرية	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
غير موجوده	٦٦,٦٧	١٠٠
ارتفاع اسعار الادوية	١٦,٦٧	٧٠
عدم وجود تطعيمات	١٦,٦٧	١٠
ظهور ادوية مقلده		١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٦) أن أهم مشاكل الرعاية البيطرية للمربين فى منطقة النوباريه هى عدم وجود الرعاية البيطرية بنسبة ٦٦,٦٧% يليها ارتفاع اسعار الأدوية، عدم وجود تطعيمات بنسبة ١٦,٦٧ % لكلا منهما بينما كانت مشاكل الرعاية البيطرية فى محافظة الفيوم هى عدم وجود الرعاية البيطرية بنسبة ١٠٠% يليها ارتفاع اسعار الأدوية بنسبة ٧٠ % ثم عدم وجود تطعيمات، ظهور ادوية مقلده بنسبة ١٠ % لكلا منهما.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة للمنتفعين:

جدول(١): نسبة كل منطقة من إجمالى حجم عينه المنتفعين

المنطقة	النسبة %
النوبارية	٤٧,٦٢
الفيوم	٥٢,٣٨
المجموع	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (١) أن نسبة المنتفعين المشاركين فى الاستبيان من منطقة النوباريه بلغت حوالى ٤٧,٦٢ % من إجمالى حجم العينه فى حين بلغت نسبة المنتفعين المشاركين فى الاستبيان من محافظة الفيوم حوالى ٥٢,٣٨ % من إجمالى حجم العينه

جدول(٢): نسبة الحيازة الزراعية

الحيازة فدان	النوباريه النسبة %	الفيوم النسبة %
اقل من ٣	٨٠	٣٦,٣٦
من ٣ –٥	١٠	٤٥,٤٥
أكثر من ٥	١٠	١٨,١٨
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٢) أن النسبة الأكثر شيوعا من الحيازة الزراعية فى منطقة النوباريه هى الحيازة الأقل من ٣ فدان بنسبة ٨٠ % من حجم العينه يليها الحيازة من ٣ – ٥ فدان والحيازة الأكثر من ٥ فدان بنسبة ١٠ % لكلا منهما فى حين كانتالنسبة الأكثر شيوعا من الحيازة الزراعية فى محافظة الفيوم هى الحيازة من ٣ – ٥ فدان بنسبة ٤٥,٤٥ % من حجم العينه يليها الحيازة الاقل من ٣ فدان بنسبة ٣٦,٣٦ % ثم الحيازة الاكثر من ٣ فدان بنسبة ١٨,١٨ % من حجم العينه.

جدول(٣): نسبة المتابعه من الجهات المعنية

المتابعه	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
توجد متابعه	٥٠	٠
لاتوجد متابعه	٥٠	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

تبين من الجدول رقم (٣) إنه توجد متابعه من الجهات المعنية بنسبة ٥٠ % من حجم العينه فى منطقة النوباريه بينما لا توجد أى متابعه من الجهات المعنية فى محافظة الفيوم بنسبة ١٠٠ % من حجم العينه.

جدول(٤): نسبة أسباب عدم المتابعه

أسباب عدم المتابعه	النوباريه	الفيوم
	النسبة %	النسبة %
لايوجد متابعه من اى جهة	٨٠	١٠٠
الارض وضع يد	٢٠	٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٤) أن أسباب عدم المتابعه فى منطقة النوباريه تنقسم إلى سببين هما عدم وجود أى رقابه من أى جهة سواء الجمعية الزراعية أو الإرشاد الزراعى بنسبة ٨٠ % من حجم العينه، ان الارض وضع يد بنسبة ٢٠ % فى حين كان السبب الأساسى لعدم المتابعه فى محافظة الفيوم هو عدم وجود أى رقابه من أى جهة سواء الجمعية الزراعية او الإرشاد الزراعى بنسبة ١٠٠ % من حجم العينه، وقد تبين أن عدد مرات المتابعه إن وجدت فى منطقة النوباريه قد بلغت مرتين سنويا بنسبة ١٠٠ % من حجم العينه

جدول رقم(٥): نسبة أهم المشكلات التى تواجه المنتفعين

النوباريه		الفيوم	
أهم المشكلات	النسبة %	أهم المشكلات	النسبة %
عدم توافر الاسمدة	٣٠	ارتفاع أسعار الايدى العاملة	٨١,٨٢
ارتفاع أسعار الاسمدة	٢٠	ارتفاع أسعار السماد	٩٠,٩١
ارتفاع تكاليف النقل	٢٠	ارتفاع أسعار الافات	١٨,١٨
بعد الاسواق عن مناطق الزراعة	٣٠	ارتفاع اسعار التقاوى والبذور	٨١,٨٢
عدم وجود رقابه على المبيدات	١٠	استخدام الميكنه فى الرى مما يرفع تكلفة الرى	٨١,٨٢
استغلال التجار والتحكم فى الأسعار	١٠	عدم وجود الأسمدة	٦٣,٦٤
كارته الطريق	٢٠	عدم وجود التقاوى	٦٣,٦٤
عدم وجود زراعه تعاقدية	١٠	عدم تدخل الجمعيات بالارشاد	٩,٠٩
الامراض الفطرية	١٠	الاصابات والامراض	٩,٠٩
الحشرات	١٠	قلة الايدى العاملة	٥٤,٥٥
الذبابه البيضاء	١٠	عدم الحصول على بذور جيدة	٩,٠٩
ارتفاع اسعار العماله	٢٠		
عدم وجود مياه	١٠		
عدم وجود مستلزمات الانتاج	١٠		
ارتفاع اسعار المبيدات	١٠		
توافر اسمده غير مطلوبه	١٠		

المصدر: استمارات الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (٥) أن أهم المشكلات التى تواجه المنتفعين فى منطقة النوباريه هى (عدم توافر الاسمدة، بعد الاسواق عن مناطق الزراعة) بنسبة ٣٠ % لكلا منهما يليهم (ارتفاع اسعار الاسمدة، ارتفاع تكاليف النقل، كارته الطريق، ارتفاع اسعار العماله) بنسبة ٢٠ % لكل منهم ثم (عدم وجود رقابه على المبيدات، استغلال التجار والتحكم فى الاسعار، عدم وجود زراعه تعاقدية، الامراض الفطرية، الحشرات، الذبابه البيضاء، عدم وجود مياه، عدم وجود مستلزمات الانتاج، ارتفاع اسعار المبيدات، توافر اسمده غير مطلوبه) بنسبة ١٠ % لكل منهم ،فى حين كانت أبرز المشكلات التى تواجه المنتفعين فى محافظة الفيوم هى (ارتفاع اسعار السماد) بنسبة ٩٠,٩١ % يليها (ارتفاع اسعار الايدى العاملة، ارتفاع اسعار

التقاوى والبذور، استخدام الميكنه فى الرى مما يرفع تكلفة الرى) بنسبة ٨١,٨٢ % لكل منهم ثم (عدم وجود الاسمدة، عدم وجود التقاوى) بنسبة ٦٣,٠٤ % لكلا منهما ثم (قلة الايدى العاملة) بنسبة ٥٤,٥٥ % ثم (ارتفاع اسعار الافات) بنسبة ١٨,١٨ % يليها (عدم تدخل الجمعيات بالارشاد، الاصابات والامراض، عدم الحصول على بذور جيدة) بنسبة ٩,٠٩ % لكل منهم

النتائج

أولا: النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لعينة التنفيذيين:

١-توصلت الدراسة إلى أن أسباب عدم المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ -٢٠١٧ كانت حوالى ٥ اسباب فى منطقة النوباريه فى حين بلغت حوالى ٤ أسباب فى محافظة الفيوم، وكان السبب الرئيسى فى عدم المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ -٢٠١٧ فى منطقة النوبارية هو إنه لم يطلب من المسئوليين التنفيذيين فى المنطقة المشاركة وجاء هذا السبب بنسبة ٥٠ % من حجم العينه يليه الأسباب (وجود تعليمات جاهزة، لم يقدم المسئوليين أى مشروع، لم يتم أخذ رأى المواطنين، وجود عراقيل وقوانين تعوق التنفيذ) بنسبة ١٢,٥ % من حجم العينه لكلا منهم، وأيضا كان السبب الرئيسى فى عدم المشاركة فى إعداد مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ -٢٠١٧ فى محافظة الفيوم هو إنه لم يطلب من المسئوليين التنفيذيين فى المنطقة المشاركة وجاء هذا السبب بنسبة ٥٧,١٤ % من حجم العينه يليه الأسباب (وجود تعليمات جاهزة، لم يتم أخذ رأى المواطنين، عدم تحديد الأولويات) بنسبة ١٤,٣ % من حجم العينه لكلا منهم.

٢-يتبين من الدراسة ان أن مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ -٢٠١٧ تلبى الإحتياجات الفعلية للقطاعات والمواطنين بنسبة ٢٢,٢٢ % فى منطقة النوباريه فى حين بلغتنسبة تلبيتها للإحتياجات الفعلية للقطاعات والمواطنين فى محافظة الفيوم حوالى ١٠٠ %.

٣-تبين أن أهم المشروعات المطلوب إدراجها فى الخطة القادمة فى منطقة النوبارية هى مشاريع الرى والصرف ومشروعات الثروة الحيوانية، يليهم مشروعات (التعليم الاساسى

والفنى، زيادة الانتاج الزراعى، زيادة الانتاج الصناعى، رصف الطرق، صيانة الصرف الصحى، اقامة مشروعات صناعية، تدريب العمالة على نوع العمل، مشروعات الثروة السمكية استصلاح الاراضى، الاهتمام بمحاصيل الخضر والفاكهة، مصانع الالبان، معامل تفريغ الدواجن، معاصر الزيتون، محطات فرز وتعبئة الخضر والفاكهة، معامل تخليل، شبكة طرق رئيسية، نقل الطاقة الكهربائية لوادى النطرون، معالجة مياه الصرف، حملة قومية لمحاربة انواع التلوث، الزراعة التعاقدية، مشروعات خاصة بالتخلص من المبيدات منتهية الصلاحية، مشروعات خاصة بالزراعة العضوية، مشروعات تسويق الخضر والفاكهة) ،بينما كانت أهم المشروعات المطلوب إدراجها فى الخطة القادمة فى محافظة الفيوم هى إنشاء مصنع صلصة ومصنع للنباتات الطبية والعطريه، يليهم مشروعات (انشاء مصنع علف حيوانى، إنشاء مصنع علف داجنى، محطة تدوير مخلفات، تدعيم شبكات الكهرباء، انشاء كبارى، تحسين البيئة، الحماية المدنية والمرور، تطوير الرى، توفير قروض للمزارعين للرى الحديث، تنمية الساحل الشمالى لبحيرة قارون، تطهير بحيرة قارون، استخراج الاملاح المعدنية، تنمية وادى الريان، رصف الطرق، الصرف الصحى، مصنع للبلح ومنتجات النخيل) بنسبة ٤,٣٥ % من حجم العينه لكل منهم.

٤-كما تبين أن هناك تقييم لما يتم تنفيذه من مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ -٢٠١٧ بنسبة ٦٦,٦٧ %من حجم العينه فى منطقة النوباريه فى حين بلغتنسبة التقييم لما يتم تنفيذه من مشروعات الخطة الخمسية ٢٠١٢ -٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى ٥٧,١٤ % من حجم العينه.

٥-تبين أن مشروعات الانتاج الحيوانى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى منطقة النوباريه بلغت حوالى ٣ مشروعات وكانت نسبة المشروعات الخاصة منهم ١٠٠ % فى حين بلغت مشروعات الانتاج الحيوانى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى ٦ مشروعات وكانت نسبة المشروعات الخاصة منهم

حوالى ٣٣,٣ % يليها المشروع التكاملى، مشروع مصنع الاعلاف، مزرعة الانتاج الحيوانى، جمعية الثروة الحيوانية بنسبة ١٦,٧ % من حجم العينه لكل منهم.

٦-تبين أن مشروعات إستصلاح الأراضى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى منطقة النوباريه بلغت حوالى مشروعان وكانت نسبة المشروعات الخاصة منهم ٥٠ % وبينما بلغت نسبة المشروعات العامة منهم ٥٠ % فى حين بلغت مشروعات استصلاح الأراضى المنفذه خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ فى محافظة الفيوم حوالى مشروعان وكانت نسبة مشروعات شباب الخريجيين بيوسف الصديق ١٠٠ % من حجم العينه.

٧-تبين أن نسبة المشروعات التى تملكها المرأة بالنسبة للذكور فى منطقة النوباريه تصل إلى حوالى ١٠ % فى كلا من مشروعات إستصلاح الأراضى ومشروعات الانتاج الحيوانى بينما بلغت نسبة المشروعات التى تملكها المرأة بالنسبة للذكور فى محافظة الفيوم حوالى ١٠ % فى كلا من مشروعات إستصلاح الأراضى ومشروعات الانتاج الحيوانى.

٨-تبين أن دور المرأة الانتاجى فى منطقة النوباريه يشتمل على مشروعات الالبان وانتاج البيض بنسبة ٢٣,٠٨ % من حجم العينه لكلا منهما يليهم مشروعات إنتاج الزبد والمخللات وتملك الأراضى بنسبة ١٥,٣٨ % لكل منهم ثم مشروعات الانتاج الحيوانى بنسبة ٧,٦٩ % بينما إشتمل دور المرأة الانتاجى فى محافظة الفيوم على مشروعات إنتاج الألبان وتربية الدواجن والمكافحة المتكاملة بنسبة ٢٥ % من حجم العينه لكل منهم يليهم مشروعات الانتاج الحيوانى ومشروعات تصنيع المنتجات الغذائية بنسبة ١٢,٥ % لكلا منهما .

ثانياً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لعينة المربيين:

- تبين أن جهة الحصول على الماشية فى منطقة النوباريه تتمثل في وزارة الزراعة و الجمعيات الاهلية ،فى حين كانت جهة الحصول على الماشية فى محافظة الفيوم هى جهات خاصة .

- تبين أن أهم المشاكل الانتاجية للمربين فى منطقة النوباريه هى ضيق المكان، يليها ارتفاع اسعار السوق، عدم دعم مشروع البتلو، بينما كانت أهم المشاكل الانتاجية فى محافظة الفيوم هى انتشار الامراض بين الماشية .
- تبين أن أهم مشاكل العلف للمربين فى منطقة النوباريه هى ارتفاع الاسعار بنسبة ٨٣,٣٣ % يليها ارتفاع اسعار المركزات، لا توجد رقابه على البيع بنسبة ٨,٣٣ % لكلا منهما بينما كانت أهم مشاكل العلف فى محافظة الفيوم هى ارتفاع الاسعار بنسبة ٩٠ % يليها قلة الجودة بنسبة ١٠ % .
- تبين أن أهم مشاكل الرعاية البيطرية للمربين فى منطقة النوباريه هى عدم وجود الرعاية البيطرية بنسبة ٦٦,٦٧% يليها ارتفاع اسعار الأدوية، عدم وجود تطعيمات بنسبة ١٦,٦٧ % لكلا منهما بينما كانت مشاكل الرعاية البيطرية فى محافظة الفيوم هى عدم وجود الرعاية البيطرية بنسبة ١٠٠% يليها ارتفاع اسعار الأدوية بنسبة ٧٠ % ثم عدم وجود تطعيمات، ظهور ادوية مقلده بنسبة ١٠ % لكلا منهما.

ثالثاً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة للمنتفعين:

- تبين أن النسبة الأكثر شيوعا من الحيازة الزراعية فى منطقة النوباريه هى الحيازة الأقل من ٣ فدان بنسبة ٨٠ % من حجم العينه يليها الحيازة من ٣ – ٥ فدان والحيازة الأكثر من ٥ فدان بنسبة ١٠ % لكلا منهما فى حين كانتالنسبة الأكثر شيوعا من الحيازة الزراعية فى محافظة الفيوم هى الحيازة من ٣ – ٥ فدان بنسبة ٤٥,٤٥ % من حجم العينه يليها الحيازة الاقل من ٣ فدان بنسبة ٣٦,٣٦ % ثم الحيازة الاكثر من ٣ فدان بنسبة ١٨,١٨ % من حجم العينه.
- تبين إنه توجد متابعه من الجهات المعنية بنسبة ٥٠ % من حجم العينه فى منطقة النوباريه بينما لا توجد أى متابعه من الجهات المعنية فى محافظة الفيوم بنسبة ١٠٠ % من حجم العينه.
- أن أسباب عدم المتابعه فى منطقة النوباريه تنقسم إلى سببين هما عدم وجود أى رقابه من أى جهة سواء الجمعية الزراعية او الارشاد الزراعى، ان الارض وضع يد، فى حين كان

السبب الأساسى لعدم المتابعه فى محافظة الفيوم هو عدم وجود أى رقابه من أى جهة سواء الجمعية الزراعية او الارشاد الزراعى ،وقد تبين أن عدد مرات المتابعه إن وجدت فى منطقة النوباريه قد بلغت مرتين سنويا.

- تبين أن أهم المشكلات التى تواجه المنتفعين فى منطقة النوباريه هى (عدم توافر الاسمدة، بعد الاسواق عن مناطق الزراعة) ،يليهم (ارتفاع اسعار الاسمدة، ارتفاع تكاليف النقل، كارته الطريق، ارتفاع اسعار العماله)، ثم (عدم وجود رقابه على المبيدات، استغلال التجار والتحكم فى الاسعار، عدم وجود زراعه تعاقدية، الامراض الفطرية، الحشرات، الذبابه البيضاء، عدم وجود مياه، عدم وجود مستلزمات الانتاج، ارتفاع اسعار المبيدات، توافر اسمده غير مطلوبه) ،فى حين كانت أبرز المشكلات التى تواجه المنتفعين فى محافظة الفيوم هى (ارتفاع اسعار السماد)، يليها (ارتفاع اسعار الايدى العاملة، ارتفاع اسعار التقاوى والبذور، استخدام الميكنه فى الرى مما يرفع تكلفة الرى ، ثم (عدم وجود الاسمدة، عدم وجود التقاوى)، ثم (قلة الايدى العاملة)، ثم (ارتفاع اسعار الافات) يليها (عدم تدخل الجمعيات بالارشاد، الاصابات والامراض، عدم الحصول على بذور جيدة).

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

- ضرورة إشتراك كافة القطاعات التي لها دور في السياسة الزراعية المصرية والتي تشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة الزراعة المصرية وعلى رأسها إدارة الموارد المائية والري، وزارة التضامن الإجتماعي، وزارة التجارة والصناعة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، واصحاب المصلحة سواء مزارعين أو تجار أو وسطاء أو مصدرين أو مستوردين أو موردي مستلزمات إنتاج زراعي وغيرهم في إعداد الإستراتيجية .
- جعل برامج تدريب القائمين على تنفيذ الإستراتيجية والعوامل التكنولوجية جزء لا يتجزأ من ادوات تنفيذ الإستراتيجية وتكلفة برامج التنمية.

- ربط الأهداف وبرامج ومشروعات التنمية بالموارد المالية والميزانية المتاحة لضمان واقعية الأهداف والجدوى المالية والإقتصادية.
- لابد من وجود ترابط بين أهداف الإستراتيجية من جانب وبرامج ومشروعات التنمية من جانب أخر لضمان العلاقة المنطقية اللازمة لإنجاح مشروعات التنمية.
- يجب البحث عن أفضل أساليب وأكفأ إستخدامات في تخصيص الموارد لتعظيم العائد ليس فقط للإقتصاد الزراعي القومي بل وللمزارع بإعتباره أهم عناصر المجموعات المستهدفة
- لابد من تحليل العوامل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، التكنولوجية، بالإضافة إلى تحليل العوامل التراثية، الإمكانيات التكنولوجية، العوامل الإقتصادية وعوامل الإنضباط التنظيمي بالقطاع وكذلك تحليل العوامل البيئية، المعلوماتية، والقانونية لكي تمثل نتائجها الخلفية العلمية للإستراتيجية الجديدة.
- التوسع في مشروعات التنمية الريفية على مستوى المحافظات.
- الإستخدام الأمثل لموارد البيئة المتاحة بحيث يتم ترشيد وتطوير وتنمية الموارد بما يتلائم مع متطلبات التنمية المستدامة وبدون إهدار للموارد في ضوء المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة التي تراعي البعد البيئي.
- الإهتمام بالدراسات والبحوث البيئية وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية ودعمها وإدخال التقييم البيئي ضمن طرق تقييم المشروعات.
- إعادة النظر في أليات تطبيق الدولة لسياسة التحرر الإقتصادي بما يكفل تعظيم أرباح الزراع وتعظيم منفعة المستهلكين من خلال محاربة الإحتكار في الأسواق بالنسبة للإنتاج الزراعي ومستلزماته، عن طريق توفير الدولة لفرص توريد الإنتاج الزراعي ومستلزماته لها بأسعار مناسبة وتخزينها بشكل جيد يمكن الدولة من طرحها في الأسواق عند إرتفاع الأسعار لإعادة التوازن إلى الأسواق والحفاظ على إستقرار الأسعار، هذا بالإضافة إلى تفعيل الدولة لدور جهاز الإرشاد الزراعي والإعلام في توفير المعرفة الكاملة للمنتجين والمشترين ومالكي عناصر الإنتاج بما يجري في الأسواق المحلية والعالمية من أسعار

وأجور وتكاليف بالنسبة للوقت الحاضر، والماضي والمستقبل، وكذلك الظروف الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج.

المراجع

ثريا صادق فريد: أثر الاستثمارات الزراعية الرأسية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع ديسمبر ٢٠٠٣

رانيا محمد نجيب (٢٠١٥): التجارة الزراعية المصرية في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراة قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

سمر شاذلى عبد الجليل: إنتاج الألبان وتحقيق الأمن الغذائى فى مصر، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد الحادى والعشرون، العدد الاول مارس ٢٠١١

عبد المنعم بلبع: استصلاح وتحسين الاراضى، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، الطبعة الخامسة ١٩٩٩

غادة صالح حسن صالح(٢٠٠٦): دراسة فى إقتصاديات التنمية الزراعية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية

محسن محمود البطران: سمية مصطفى إسماعيل، دراسة إقتصادية لقياس كفاءة أداء القطاع الزراعى المصرى، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد (٢٧)، العدد (٧) يوليو٢٠٠٢

معهد التخطيط القومى، السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٤)، اغسطس ٢٠٠٩

نهى عزت توفيق(٢٠١٣): دراسة إقتصادية لأهم المشروعات الزراعية الصغيرة فى محافظة الفيوم، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الفيوم

F.A.O and O.E.C.D , world Agriculture in 2009-2008 .

F.A.O , world Agriculture : Towards 2030-2050 . Rome , June 2006

http/en-wiki pedia.org/wiki/contract farming resource center , F.A.O , Rome/ 2008 .

Jes Bijman (May 2008): Contract Farming in Developing countries , wageningen University , Hollands Weg ,.

Pari Boumann (October 2000): Equity and Efficiency , in contract , Farming Schemes , overseas development institnte , London.

Richard R.Barichello (May 2011): overview of Canadian agriculture Policy systems , the university of British Columbia , Faculty of land and food systems ,.

www. FAO . org / mr / water / equastat /d base / index . stem .

www. FAO stat , food supply , crops primary equivalent .

www. FAO stat , production , crops .

www. FAO stat , production , live animals .

www. FAO stat , production , livestock primary .

ECONOMIC AND ENVIRONMENTAL ASSESSMENT OF AGRICULTURAL DEVELOPMENT STRATEGIES IN EGYPT

FIELD STUDY OF SOME ACTIVITIES IN THE OLD AND NEW LANDS IN FAYOUM AND NUBARIA

[16]

Saleem, Thanaa, A. A.[(1)]; Jowhar, K. M.[(2)]; AL-Bitar, R. H. A.[(3)] and Omar, Gihan, B.

1) Faculty of Agriculture, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

This study aimed mainly at identifying the success and failure rates of Egypt's agricultural development strategies by focusing on the period (2012-2017) for the environmental and economic axes. To achieve these objectives, the researchers relied on theoretical rooting through Arab and foreign references and studies and publications of specialized governmental institutions The descriptive approach and the quantitative statistical method were used and a field study was conducted through the design of a survey list for both executives and educators, and the beneficiaries of the two governorates. Land reclamation projects during the 2012-2017 five-year plan in the Nubaria area amounted to about two projects, and the proportion of private projects was 50% while the percentage of public projects was 50% while the land reclamation projects carried out during the 2012-2017 five-year plan in Fayoum governorate were about two projects The percentage of projects of young graduates in Yusef al-Siddiq 100% of the size of the sample. The study recommended a set of recommendations, most importantly, there must be a correlation between the objectives of the strategy and development programs and projects on the other hand to ensure the

logical relationship necessary for the success of development projects, The most efficient methods and uses in the allocation of resources to maximize the return not only the agricultural economy, national and even farms as the most important elements of the target groups